جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التاريخ / المرحلة :الثالثة

المادة :تاريخ العراق الحديث

عنوان المحاضرة /

عهد الاحتلال العثماني الأخير في العراق حتى عام 1918م

م.م. بشرى صبار حسين

2025-2026

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عهد الاحتلال العثماني الأخير في العراق حتى عام 1918م

عودة السلطة المركزية العثمانية المباشرة إلى العراق

كانت الدولة العثمانية قد بدأت في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر العمل على اتباع سياسة قائمة على عودة سلطتها المركزية في الولايات التابعة لها، وإجراء إصلاحات ضرورية في مؤسساتها وتطبيقها في الولايات التابعة لها، ومنها الولايات العراقية التي كانت تعيش ظروفاً صعبة في سنوات (1830-1831م) بسبب مرض الطاعون الذي انتشر من شمال العراق إلى جنوبه وفتك بالسكان، مع حدوث فيضان كبير؛ الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع العامة في البلاد بشكل كبير، حتى أن الوالي داوود باشا فكر بالهروب من بغداد مع أسرته. مما هيأ الدولة العثمانية لإرسال حملة عسكرية كبيرة بقيادة والي حلب (علي رضا باشا اللازر).

وفي أوائل شباط 1831م، بدأ تقدم علي رضا باشا من حلب على رأس قوة يبلغ تعدادها عشرة آلاف جندي، بالإضافة إلى كتيبتين من خيالة الإقطاعيين. ولما وصلت قوات علي رضا باشا إلى الموصل في طريق تقدمها نحو بغداد، كان ذلك في ظل انتشار الطاعون في بغداد مع الفيضان الذي ضرب المدينة وترك آثاراً مدمرة لقناطر وبيوت بغداد وهدمها، ومع ذلك أبدى سكان بغداد مقاومة لجيوش السلطان ومنعوها من الدخول، وفرضوا حولها حصاراً استطاعت أن تلحق به خسائر كبيرة بحق القوات المهاجمة.

وبعد تفاوض علي رضا باشا اللازر مع أعيان بغداد، استطاع أن يدخل بقواته إلى المدينة في أيلول عام 1831م، ثم اتخذ الترتيبات اللازمة لترحيل داوود باشا وأسرته إلى إسطنبول. وبذلك عاد الحكم العثماني المباشر إلى العراق واستمر حتى سقوط الدولة العثمانية عام 1918م.

أثر حركة الإصلاح العثماني على العراق

كانت الدولة العثمانية قد شهدت فترات من الضعف والانحلال في مؤسسات الحكم والإدارة التابعة لها خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر نتيجة عوامل داخلية وخارجية. وقد حاولت الدولة منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر إجراء إصلاحات متعددة تركزت في بادئ الأمر على المؤسسة العسكرية من خلال الاعتماد على الخبرات الأوروبية في ذلك المجال.

وفي القرن التاسع عشر، وبعد أن تمكن السلطان محمود الثاني (1808-1839م) من اتخاذ مجموعة من القرارات الحازمة، أُلغيت مؤسسة الانكشارية وأعيد تنظيم الجيش وفق أسس حديثة، وإدخال بعض الإصلاحات المتفرقة التي لم يكن لها تأثير كبير على العراق. إلا أن الإصلاح الحقيقي بدأ في عهد السلطان عبد المجيد الذي تولى الحكم سنة 1839م، عندما تم صدور مرسوم (خط شريف كولخانة)، وهو عبارة عن لائحة من الوعود بإجراء إصلاحات في الدولة شملت الجوانب الإدارية والاقتصادية والاجتماعية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التنظيمات الخيرية (1839-1876م):

وهي عبارة عن مجموعة من القوانين الحديثة التي نظمت الأوضاع المختلفة في الدولة والولايات التابعة لها، ومن تلك القوانين:

- القانون التجاري لسنة 1850م.
- مرسوم خط همايون لسنة 1856م.
- قانون الأراضي سنة 1858م.
- قانون إلغاء الجزية على غير المسلمين سنة 1859م.
- قانون الولايات لسنة 1864م.
- قانون الجنسية لسنة 1868م.
- قانون المعارف (التعليم) لسنة 1869م.
- الدستور العثماني الذي صدر سنة 1876م.

وعلى الرغم من صدور تلك المجموعة من القوانين الإصلاحية التي وعدت بإجراء إصلاحات واحترام حقوق الأفراد، فإن جزءاً من تلك الوعود لم يصل إلى حيز التنفيذ الجدي إلا في عهد والي بغداد مدحت باشا.

الوالي مدحت باشا (1869-1872م)

ولد مدحت باشا في الأستانة سنة 1822م، وكان والده قاضياً، فتعلم اللغة التركية والعربية والفارسية ومبادئ العلوم الحديثة، وأصبح موظفاً في العاصمة. وبعد أن تدرج في الوظائف نُقل إلى ولاية دمشق ومنها إلى قونية، حيث برز اسمه كموظف إداري قدير في شؤون الولايات الأوروبية.

في عام 1861م حصل على لقب "باشا" وكُلِّف من قبل الصدر الأعظم فؤاد باشا لوضع بنود نظام الولايات، وبدأ بتطبيق نظام الولايات الجديد وفق ما جاء في قانون الولايات لسنة 1864م، والذي نجح فيه نجاحاً باهراً مما شجع الصدر الأعظم على تطبيقه في بعض الولايات الأخرى مع إدخال بعض التعديلات عليه. ثم أُسندت إليه رئاسة مجلس الدولة، وبعد ذلك استقال مدحت باشا من رئاسة مجلس الدولة وتم تعيينه والياً على العراق سنة 1869م.

كان العراق بحاجة إلى والٍ قدير يتمتع بشخصية قوية تتسم بالحزم والشجاعة والكفاءة، ولديه خبرة في الإدارة وفهم كبير في تطبيق القوانين، وهذه الصفات كان يتمتع بها مدحت باشا، الذي لم يكن والياً عادياً شأن الولاة الأتراك الذين حكموا العراق؛ ففي فترة قصيرة من حكمه في العراق (ثلاث سنوات) أنجز مدحت باشا إصلاحات جذرية شكلت نقطة تحول في تاريخ العراق الحديث، شملت إصلاحات إدارية واجتماعية وثقافية أدخلت العراق في تيار المدنية الحديثة، في زمن كان العراق يرزح فيه تحت وطأة ركود اقتصادي وتخلف اجتماعي وثقافي منذ تفكك الدولة العربية الإسلامية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وصل مدحت باشا إلى بغداد في 30 من نيسان عام 1869م، وفي خطابه الأول في دار الحكومة في بغداد (القشلة)، أشار إلى العمل المتواصل في سبيل تطوير الزراعة والتجارة والصناعة، كما أشار إلى الخراب الذي حل بالعراق بعد مجده ووضع اللوم على العراقيين الذين قصروا في بلوغ التقدم مثل الأمم الراقية. كما أشار إلى أن العراقيين عُرِفوا بعدم الطاعة للسلطان وعدم خضوعهم للسلطة وتمردهم على الحكومة، وقصد بذلك العشائر العراقية التي لا تدين بالولاء لأي سلطة.

أهم أعمال وإصلاحات الوالي مدحت باشا في العراق:

1. إصلاح الجهاز الإداري والمؤسسات:

شرع مدحت باشا في إدخال الإصلاحات في ولاية بغداد منذ اليوم الأول لوجوده، فأول عمل قام به هو تنظيم الجهاز الإداري من خلال تطبيق نظام الولايات الصادر سنة 1864م، حيث قسّم الولاية إلى سناجق، والسناجق إلى أقضية، والأقضية إلى نواحٍ، وكل ناحية تقسم إلى عدد من القرى، وعيّن موظفين إداريين على رأس كل وحدة من تلك الوحدات وشيّد أبنية لعدد من دوائر الدولة. ثم صدر قانون تنظيم المجالس فأصبحت هناك مجالس إدارية منتخبة في مناطق عديدة مرتبطة بمجلس الولاية الكبير.

كما قام بإنشاء دوائر حكومية جديدة ومن أهمها:

- دائرة الدفتر الخاقاني (الطابو).
- دائرة النفوس (الأحوال المدنية).
- دائرة النافعة (الأشغال العامة).
- دوائر البلدية في عدد من المدن العراقية.

وحصّن الوالي بنفسه متابعة عمل الموظفين ودفع مرتباتهم بانتظام ومحاسبة المقصرين والفاسدين منهم خلال الجولات التفتيشية التي كان يقوم بها.

2. إصلاح النظام المالي والإدارة المالية:

عمل على إلغاء بعض الرسوم والضرائب المحلية مثل:

- **رسوم الاحتساب:** وهي رسوم متنوعة منها الرسوم التي تؤخذ عند أبواب المدن على المنتجات التي تدخلها لتباع في أسواقها.
- **ضريبة الطالبية:** وهي ضريبة تفرض على المواكب التي تعمل في النهار.
- **ضريبة خمس الحطب:** وهي ضريبة تفرض على الوقود مثل الأخشاب والفحم ومقدارها 20% من القيمة.
- **ضريبة رؤوس البقر:** وهي ضريبة تفرض على الأراضي الزراعية وتسمى بـ (النواعير).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكذلك تم إعفاء بذور قصب السكر الواردة إلى الولاية من الرسم الجمركي بغرض تشجيع زراعة وإنتاج السكر.

3. الإصلاحات الاقتصادية والصناعية والخدمية:

- **تأسيس أول مطبعة آلية حكومية:**سميت (مطبعة الزوراء) في بغداد، وإصدار أول صحيفة باسم (الزوراء)، وهي جريدة رسمية تصدر مرتين في الأسبوع باللغتين العربية والتركية، واستمرت بالصدور في العراق حتى نهاية الحكم العثماني.
- **إقامة مصنع للنسيج:** لإنتاج الملابس والبطانيات للجنود.
- **إنشاء صندوق (الأمنية):**وهو مؤسسة مصرفية حكومية تقبل الودائع المالية وتمنح أصحابها فوائد محددة وتقوم بإقراض المزارعين وغيرهم بفائدة معينة.
- **العناية بمدينة بغداد والمدن الأخرى**قام بتبليط بعض الشوارع وأضيئت بعض شوارعها، وفتح حديقة عامة عرفت بـ (الحديقة الوطنية) أي (ملت باغجه سي).

4. التعليم والثقافة:

كان للتعليم النصيب الأكبر من اهتمامات مدحت باشا من خلال بناء العديد من المدارس الحكومية الابتدائية والرشدية والإعدادية، وتأسيس مدرسة للصنائع تهتم بتعليم الحرف والصناعة ومدة الدراسة فيها أربع سنوات. وفي السنوات الأخيرة زاد عدد المدارس وتم فتح (دار للمعلمين). ساهمت هذه المدارس في زيادة عدد المتعلمين والقراء مما ساعد بعض المثقفين على إصدار صحف جديدة غير رسمية كان لها أثرها في إشاعة الوعي القومي.

5. الصحة العمومية:

قام الوالي بإنشاء "مستشفى الغرباء" في جانب الكرخ ببغداد، وأمر بإنشاء مراكز الحجر الصحي (الكرنتينا) في العديد من المدن والمراكز الحدودية للحد من انتشار الأمراض والأوبئة المتنقلة من الخارج عبر الوافدين.

6. طرق المواصلات الداخلية والخارجية:

اهتم مدحت باشا بتأمين وتعديل العديد من الطرق البرية، وأنشأ خطاً للترامواي بين بغداد والكاظمية لنقل المسافرين والزوار. وبالنسبة للطرق النهرية، عمل على زيادة البواخر العاملة بين بغداد والبصرة مع إنشاء معمل لتصليح البواخر في البصرة، كما جلب الآلات اللازمة من أوروبا للحفر في نهر الفرات.

7. توطين العشائر:

عمل على توطين العشائر بتمليكها الأراضي الزراعية من خلال تطبيق قانون الأراضي ونظام الطابو الصادر سنة 1858م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

8. القضاء:

على صعيد القضاء، تم الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية، وأُنشئ ديوان التمييز للنظر في الدعاوى القانونية المستأنفة.

9. المجال العسكري والأمني (الجيش والشرطة):

عمل مدحت باشا على تطوير فرق الجيش من خلال سد النقص الحاصل في أعداد الجنود عن طريق قانون التجنيد الإلزامي، والذي واجه معارضة في بداية الأمر لاسيما من شيوخ العشائر، إلا أن مدحت باشا استطاع تطبيقه على المدن والمناطق القريبة منها؛ فازداد عدد الجيش إلى ستة عشر كتيبة من المدفعية، كما اهتم ببناء ثكنات عسكرية ونشر التعليم بين صفوف الجنود من خلال فتح مدرستين عسكريتين هما: المدرسة الرشدية (المتوسطة) العسكرية، والمدرسة الإعدادية العسكرية، واهتم بالجوانب الصحية للجنود عن طريق تأسيس مستشفى عسكري في بغداد.

وفي مجال الضبطية (الشرطة)، ازداد عددهم حتى بلغ ستة آلاف شخص من أجل حماية وحفظ الأمن والنظام داخل المدن.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner